

إشكالية الوساطة الاسرية والاجتماعية - معالم القضايا البنيوية للمجتمع من منظور سوسيوثقافي -
mahmoudi.rokaia@gmail.com / د/محمودي رقية، أستاذ محاضر أ، جامعة يحي فارس المدية،
ahmed.m.algerien1962@gmail.com / زروق محمد، طالب دكتوراه، جامعة يحي فارس المدية،

الملخص:

بعد التحولات التي شهدتها العالم العربي الإسلامي وخصوصا المغرب العربي في شأن القضايا المحورية البنيوية للمجتمع، انطلقت مجموعة من الإشكالات المتعددة والمرتبطة أساسا بواقع الأسرة وتحدياتها في ظل تفشي أنماط مرضية اجتماعية أضرت بكيان الأسر والمجتمعات، إذ أن هذه الأنماط لم تكتف بمحور واحد فقط في الإضرار بل تعدت ذلك إلى ضرب النسيج الاجتماعي والعمل على تفكيكه والإخلال باستقراره مما انعكس سلبا على واقع الأسرة والمجتمع معا، ولا شك أن هذه الإشكالات المتعددة التي نراها وما نعايشها من حين لآخر، في حجم القضايا المكدسة في المحاكم والمجالس القضائية في مختلف فروعها، هذا الأمر من شأنه أن يطرح العديد من التساؤلات لقضايا المنازعات الأسرية والاجتماعية التي أصبحت من بين المحاور التي تدفع بالنسق الاجتماعي إلى تفكك الروابط الاجتماعية،

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الدولي عن طريق هيئة الأمم المتحدة بادرت في تقريرها نحو السعي إلى وساطة فعالة تقنية علمية نفسية واجتماعية واختيارية، يقوم بها الوسيط بين أطراف النزاع داخل الأسرة، إذ أن الوساطة كبديل ينم عن القابلية لاستمرار الروابط والعلاقات الأسرية والاجتماعية، التي تضمن استمرار مكونات النسيج العلائقي للأفراد والمجتمعات، فالجتمعات التقليدية كانت تقر بألية الوساطة عن طريق رئيس العشيرة أو ممن يعرفون بالصلاح والتقوى ليوثق عروة النسيج العلائقي للأسر وكذا المجتمع، ومن هذا المنطلق فالوساطة الأسرية والاجتماعية محور فعال في دفع الآثار الناجمة لهذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية التي عرفها المغرب العربي، على مستوى الأسرة الممثلة في انحلال ميثاق الزوجية وارتفاع الشقاق بين أفراد الأسرة الواحدة، وكذا على المستويات الأخرى العنف الاجتماعي والاقتصادي التي رفعت أعباء التفكك ووطنت مسالكة وذهبت بمرجعيات اللين والتراضي إلى الحضيض، وكون أن الوساطة الأسرية والاجتماعية محور فاعل في أداء الدور الإصلاحي لا بد من ترسيخ ثقافة الخصومة والحفاظ على مبدأ التوازن القيمي للتنشئة الاجتماعية وترسيخ السلوك المدني استنادا للقواعد الفقهية لإصلاح ذات البين ونجاح نطاق الصلح فيها، وإن قيام دعائم هذه الوساطة الأسرية لا بد من فهم نطاق العمل فيها تقنيا وقانونيا يضمن شروط التدخل الاجتماعي بضوابط مهنية ومؤسسية، ولا بد من وجود نطاق توافقي لأنماط السلوك المنسجمة مع كل التحولات المجتمعية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الوساطة الاسرية ، التفكك، الصلح بين الزوجين .

Summary :

After the changes witnessed by the Arab-Islamic world, especially the Maghreb, on the key structural issues of society, various problems have been raised, mainly associated to the family's reality and the challenges it faces amid the outbreak of many social ailment paterns that has deeply affected families and societies. These patterns were not limited to one side of society but aimed to destroy the social fabric, dismantle it and distablize it which reflects negatively on both family and

society. There is no doubt that these multiple problems that we see and experience from time to time, in the amount of cases stacked in courts and judicial boards in their various branches, this would raise many questions about family and social disputes cases that have become among the main reasons that cause social bonds to breakdown, and, on this basis, the international community, supported by the UN, took the initiative in its report to seek for an effective psychosocial and optional scientific mediation between the parties to the conflict within the family, given that, the mediation as an alternative reflects the viability of family and social ties, which ensures the sustainability of the components of the relational fabric of individuals and societies. Traditional communities acknowledged the mediation procedure through the clan head or those known for their piety and righteousness to strengthen the relational fabric of families as well as society.

In this sense, family and social mediation is very effective in advancing the effects of these socio-economic, political and sociocultural transformations of the Maghreb, at the level of the family represented in the dissolution of marriage and the division between family members, and at the other levels, social and economic violence, which has raised the burden of disintegration and demonized its paths and gone with soft and consensual references to rock bottom, and the fact that family and social mediation is an effective tool in reforming, the culture of adversarial relations and civic behaviour must be established based on the jurisprudence to make amends and the value of socialization must be preserved.

The pillars of this family mediation must be understood technically and legally, and the conditions for social intervention must be guaranteed by professional and institutional regulations, and there must be a wide consensus for harmonious behavioural patterns with all the current societal transformations.

Keyword; family mediation, disintegration, Reconciliation between spouses.

!

مقدمة:

إن الوساطة الأسرية والاجتماعية لتسوية مختلف النزاعات الأسرية والاجتماعية ليست بالآليات الجديدة التي تؤخذ في حل مختلف القضايا الاجتماعية، بل هي قديمة قدم البشرية وكانت هي البديل الأول والفعال لدى المجتمعات، إذ أصبح في وقتنا الراهن ومع تفاقم النزاعات على مستوى الأسرة والمجتمع، أصبح من الضروري النظر لهذا البديل كونه ضرورة تحتاجه المجتمعات في مختلف الأصعدة والمجالات، فالنزاعات التي نشأت في ظرف من الظروف في ظل هذا التسارع الكبير لوجود النصوص والقوانين ومع إرهاصات العالم المعاصر اليوم، أصبح لزاما على القضاء الرسمي النظر لمختلف النزاعات التي تنخر المجتمع وتتفاقم بشكل كبير من يوم لآخر، حيث إن تراكم القضايا الأسرية أضحت تهديدا مباشرا للمجتمع، وأن فقدان مناعته يدل على شتات البوصلة المجتمعية الضابطة للنسيج الاجتماعي داخل المجتمع، ومن خلال هذا فإن دول المغرب العربي ومجتمعه خصوصا يعاني من تفكك على مستوى الروابط الاجتماعية بسبب الخلافات المتكررة والنزاعات التي لها جذور متعددة ومتشابكة، وإذا كانت هذه الخلافات والنزاعات لها أبعاد اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية قد أولاهها القضاء بمجال التحفظ في العديد من القضايا كون الحكم فيها يفتح بوابر التأزيم المرسل لخلافات أخرى تنذر بشتات المكون الأساسي الجامع للأسرة وكذا المجتمع، ولهذا كان من الضروري

البحث عن وسائل أخرى ناجعة في حل النزاعات الأسرية وتطوير نطاق مسطرة الصلح، كونه البديل الأمثل لحفظ توازن المجتمع بمكونات الأسرة وروابطها الاجتماعية.

ومن خلال هذا نعرض أهم الجوانب التي يأخذها نطاق الوساطة الأسرية والاجتماعية في السياق السوسيوثقافي لمجتمعات المغرب العربي، الذي له ارتباط مع بعضه البعض لخصوصية الدول المشتركة والقالب الثقافي الممتد في كيان دول المغرب العربي.

أولاً: الوساطة الأسرية والاجتماعية الدلالة والمفهوم.

تعتبر الوساطة الأسرية والاجتماعية من أهم المحاور التي تتعلق بآليات فض النزاعات والخلافات حيثما كانت وحيثما وجدت، من أجل حفظ مكونات الأسر والإبقاء عليها مترابطة، وتجنّب المجتمعات من التفكك والشتات والاندثار قيميا وأخلاقيا ووجوديا للروابط المشكّلة للنسيج العلائقي للمجتمعات.

وفي هذا الشأن نعرض دلالة المفهوم في ظل اقتضاء الحال للوسائل والطرق البديلة التي تبعث بتحديد النظام الفعلي لها وضمان الفعالية عند اقتضاء تبيان النظام العام للقوانين المجتمعية.

1. معنى الوساطة في ظل تقاطعات المصطلح.

في لسان العرب الوساطة هي المصدر، وهي مهمة الوسيط، أي الذي يتوسط بين متخاصمين، والذي هو أيضا الحسيب في بني قومه (مركز الوساطة التربوية والأسرية. المساطر البديلة لتسوية المنازعات، <https://www.facebook.com>، 4يناير 2016، تم الاسترداد يوم 2020/02/03. ص 01)..

ويمكن اختزال معاني الوساطة في قاموس اللغة العالمية في محورين أساسيين فاعلين هما (لايزة دولنه وآخرون ، 2015، ص 23).

المحور الأول: تشير فيه مفردتا وسط وتوسط إلى صفة وظرف وفعل، فوسط الشيء هو موقعه بين طرفين أما الوسيط والتوسط فيشيران إلى فعل وصل أو تقرب لطرفي الشيء من بعضهما البعض.

المحور الثاني: موقع الوسط الذي يشغله الأمر الوسط هو موقع يشير إلى صفات العدل والحسن والفضل، أما فعل التوسط فيشير إلى منزلة وشروط العدل والنزاهة واليسر بالإضافة إلى المكانة الأخلاقية التي يجب على الوسيط أو المتوسط بين الناس أن يتوفر عليها من جهة وتفعيل هذه الشروط أو الصفات للقيام بفعل الوساطة وإنجاحها من جهة أخرى.

أما في الاصطلاح: فيعني بالوساطة "كل تدخل في نزاع أو في عملية تفاوض يقبل الأطراف أن يقوم بها طرف ثالث، من صفاته أن يكون غير منحاز، حيادي ولا يملك السلطة أو القوة لصنع القرار، وذلك بهدف مساعدتهم بطريقة تطوعية في الوصول إلى اتفاقية خاصة بهم ومقبولة منهم" (وداد العيودي، الوساطة الأسرية بين مقتضيات الشرع والعرف والقانون، ورقة بحثية مقدمة لأشغال المؤتمر الدولي "الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري"، 2015، ص 46).

ويعنى أيضا بدرجة الانعكاس للتراكمات المعرفية للمعاني والتي تتقاطع مع مصطلحات أخرى كالتحكيم والصلح، إذ أن الوساطة لا تختلف عنهما في الأسلوب فحسب، ولكن المصطلح يشمل جوهر وبنية كل واحد منهما (وداد العيودي، الوساطة

الأسرية بين مقتضيات الشرع والعرف والقانون، ورقة بحثية مقدمة لأشغال المؤتمر الدولي "الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري".، 2015، ص 46، 47).

وكما عرفها العديد من القضاة والباحثين وقد ذكروا بشأن الوساطة بأنها: "عملية منظمة تتم من خلال اجتماع خاص وسري بين أطراف النزاع ودفاعهم، تحت قيادة شخص محايد، مؤهل يقوم بتسهيل الطريق على أطراف النزاع، وإيصالهم إلى اتفاق مقبول من الطرفين، من خلال ما يشرحه لهما من المكاسب التي يمكن أن يحققها بالوصول إلى حل عن طريق الاتفاق بدلا من اللجوء إلى القضاة (وداد العيودي، الوساطة الأسرية بين مقتضيات الشرع والعرف والقانون، ورقة بحثية مقدمة لأشغال المؤتمر الدولي "الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري".، 2015، ص 46، 47). "

ولهذا فإنّ الوساطة الأسرية جاءت بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية، حيث أصبح لزاما في ظل هذا التحول الإبقاء على البناء الاجتماعي للأسر وكذا العلاقات والروابط الأسرية، وعلى هذا الأساس فمجتمعات دول المغرب العربي في تحدي كبير إزاء هذا التحول القيمي على مستوى الأسر الذي يبدي إشكالات بنيوية خطيرة تهدد المجتمعات والدول.

2. الوساطة في ظل طواعية المنشأ:

"إنها إجراء طوعي يعتمد على شخص ثالث يدعى الوسيط، الذي بحكم اكتسابه خبرة في المجال موضوع النزاع، سيمكن الطرفين من تقريب وجهات نظرهما بغية الوقاية من نزاع كامن وإيجاد حل توافقي لنزاع قائم (لايزرة دولته وآخرون ، 2015، ص 23). (هشام زوانات ، 2015، ص 23).

وتعد الوساطة الاجتماعية ذلك الإطار العام الإصلاحية التوافقي بين طرفين يحكمه وسيط يمثل الحكم المنازع فيه بين الطرفين، ويكون وضع الوسيط متمثلا في: العمل على الوقاية من ظهور نزاع محتمل صريح مباشر، والعمل كذلك على إعطاء البدائل الوسطية لتسوية القضايا المتنازع فيها.

ولا شك أن الوساطة تتضمن أفقا واسعا من حيث طواعيتها فهي سريعة الانجاز وأقل كلفة وسرية وتسمح للطرفين بالحفاظ على روابط علاقات ودية، وفي ذكر ما يستند إليه محور الوساطة والتدخلات المعروضة أمامه تنبعث وتشكل مفاهيم متبادلة على وجه الخصوص في الحياة الاجتماعية وكذا متطلبات التطور المتعددة الأساليب، ومن بين المفاهيم المشكلة في هذا النطاق هي الصلح والتحكيم والاستشارة وغيرها من المفاهيم الأخرى التقليدية المرتبطة بالمجتمعات التقليدية والمعروفة بالجماعة والعزابة وتاجمعت التي تربط الموروث الاجتماعي في حل مختلف القضايا والنزاعات الأسرية والاجتماعية.

وتعتبر الوساطة من إحدى الوسائل البديلة الناجحة لتسوية النزاع والمنازعات المختلفة، فهي حلقة وصل بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى اتفاق بين المتخاصمين من خلال إدخال طرف ثالث لتقريب وجهات النظر بينهم والعمل على الإصلاح بينهم عن طريق عملية إدارة الحوار وتوجيه النقاش في حال استعصاء وتشعب المواقف والأوضاع دون اللجوء إلى المحاكم (إلهام بوثلجي،

موروث اجتماعي يحل المشاكل وينهي النزاعات بالحوار، قضايا المجتمع: الشروق، 2019/10/17 تم الاسترداد يوم 2020/2/3. ص2).

وقد عرفت الوساطة في شكلها الاجتماعي قبل القانوني، فغالبا ما كانت تحل المشاكل بشكل ودي وعن طريق الحوار الفعال المبني على أسس إصلاحية بنائية واضحة المعالم لإفراج مكانم الكرب وحل مواطن النزاع، وكانت توكل مهمة الوسيط إلى الشخص الذي يعرف عنه الصلاح والتقوى والحكمة، وكان يسمى في الغالب كبير الجماعة أو شيخ القبيلة، فمثلا في بلاد القبائل كانت تسمى "تاجماعت" وفي منطقة وادي ميزاب كانت تسمى "العزابة" فهما المثالان البارزان في حل مختلف القضايا المتعلقة بمشاكل الأسر والميراث وغيره إلهام بوثلجي، موروث اجتماعي يحل المشاكل وينهي النزاعات بالحوار، قضايا المجتمع: الشروق، 2019/10/17 تم الاسترداد يوم 2020/2/3. ص2.

3. الوساطة ومحاور آليات فض النزاع.

وفي هذا الصدد لابد من معرفة جملة من المحاور البائدة التي تضيف للوساطة معنى حقيقيا لسير آلية الإجراء لفض النزاع، وعلى هذا الأساس لابد من توضيح ما يلي:

أ. الوسيط ومحور دلالة الأدوار في آلية الوساطة.

من الطبيعة بمكان لابد من تحديد نطاق الوسيط لما له من دور فعال في فض النزاع والخصومة وتكريس الصلح بين أطراف النزاع، ومن المؤهلات التي يقوم عليها طبيعة الوسيط ما يلي:

- الطبيعة الذاتية: لابد من توفر الكاريزما في الوسيط والقدرة على احتواء الموقف والإنصات التام لأطراف النزاع.
- الطبيعة العلمية: لابد من المعرفة العلمية للقواعد المنظمة، وكذا معرفة الوسط المتدخل فيه إذ لابد من معرفة طبيعة العادات والتقاليد والأعراف لكل منطقة، الإمام بالعلوم المساندة وفهم الفروق الموجودة بين الجنسين وكذا القدرة على فهم الأحكام المنظمة لآلية الوساطة.

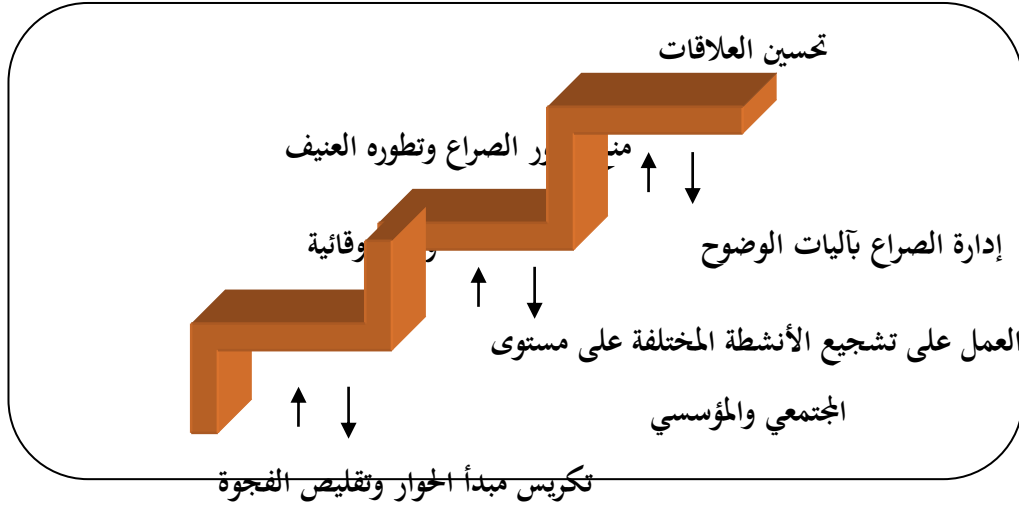
- الطبيعة العملية: وفي هذا السياق لابد من الوسيط أن يكون له القدرة الكاملة على التواصل المباشر لأطراف النزاع، وعملية التواصل هذه تقوم على تكريس المبادئ العامة والخاصة في توفير مبادئ الاحتكام بالسماع المباشر لكلا الطرفين دون الانحياز لطرف آخر والانتباه التام لكل المشاكل التي شكلت مضامين النزاع والخلاف والفرقة والتفرقة.

ب. مضامين الآلية ووظائفها في دفع النزاع.

هناك من المفاهيم العالقة تكمن في فعل وعملية الإصلاح أو الاستصلاح، الأمر الذي يستوجب الحفاظ على السلم والعدل ورفع النزاع ودفع الفساد، "فجدلية الصلاح والفساد تظهر في جدلية أخرى على مستوى الفعل بين الإصلاح والإفساد الملازمين للطبيعة البشرية من جهة، وبين الاجتماع الإنساني وتشابك مصالح الأفراد والجماعات فيه من جهة أخرى" (لايزة زولبي واخرون ، 2015، ص26).

فالتقنية تقوم بوضع الأشياء في مكانها الذي يجب أن يكون فيه والذي من خلاله تقوم بوظيفتها ضمن كل جامع (لايزة دولي واخرون ، 2015، ص26).

وفي ظل هذه الجدلية لا بد من تحديد عملية سير الوساطة وفق إطار مرحلي يضم الدور الرئيسي للوسيط في بعث نطاق الحوار والصلح الموجه لكلا الطرفين، وعلى هذا الأساس فإن مضامين سياق دفع النزاع عن طريق الوساطة في ظل التحولات التي تعيشها كل المجتمعات أصبح من الضروري الاهتمام إليه وجعله نطاقا استراتيجيا يجب أن يفعل. وعلى شاكلة التفعيل والوظيفة الأساسية في تقديم مسار الصلح والإصلاح لفض النزاع والصراع، يقوم الشكل التالي على تبيان المستويات الثلاث انطلاقا من الحال العام الذي يقع فيه عموم النزاع والصراع.



البناء التكويني لآلية الوساطة والمفاهيم المتعلقة بسلم فض النزاع.

يقوم هذا البناء على أساس العملية الاتصالية لدور الوسيط بين طرفي النزاع والإشكال القائم بينهما، وهذا الجانب يعرض مراحل عديدة في التكوين الهيكلي لمخاور الوساطة وتجلياتها وقيام الدور الوظيفي فيها والفعال، حيث تتضمن ما يلي:

المقابلات الأولى التي تتضمن محور الاستشارة والاتصال المباشر لكل طرف من أطراف النزاع، من أجل تحديد طبيعة وهوية الأطراف المتنازعة، لكي يتسنى للعملية وضع الخطوط العامة التي ستوجه الصراع، وكما أنها أيضا تعمل على تحديد المجال المواضيعي للنزاع وتقييمه ووضعه في إطار المباشرة الفعلية للمعالجة (ما هي الوساطة وكيف تعمل، <https://ar.thpanorama.com/articles/psicologa-educativa> ، 2020/02/18، ص2).

جمع كل المعلومات المتعلقة بالنزاع وفق أطر الهدف الرئيسي المتشكل في لوائح التصور التنظيمي لتسيير العملية، مع الأخذ بالبدائل الممكنة التي تؤخذ من خلال التصورات التي يطرحها أطراف النزاع لرسم الخطوط للخروج من بوتقة النزاع والصراع، بمعنى أن تدرج ضمن الحلول التي تدخل في اللوائح التنظيمية لفض النزاع.

تقسيم المخارج والمنافذ وعرضها في تقييم أولي لاختبار معظم المقترحات التي يفهمها كلا الطرفين على أنها كافية ومرضية، بالإضافة إلى ذلك رسم خارطة طريق تلزم كلا الطرفين إلى التقييد بما علما أن من يرسمها الأطراف الثلاثة فقط، تكون بمثابة خارطة مراقبة لكل الأوضاع التي يشوبها لبس وغموض للخروج من المنازعات والصراع (ما هي الوساطة وكيف تعمل، <https://ar.thpanorama.com/articles/psicologa-educativa> ، 2020/02/18 ، ص2).

أ. تدابير فض النزاع في ضل المفاهيم المشكلة للوساطة.

يتشكل مفهوم الوساطة ضمن نطاق المفاهيم المتعلقة به والتي ترتبط به أشد الارتباط، ولا شك أن المفاهيم التي تدخل ضمن فض النزاع تضمن أساس رفع الخصومة وحل المشاكل والقضايا المعروضة في الحياة الاجتماعية، ومن هذه المفاهيم أولا الصلح والثاني التحكيم وأخيرا الوساطة.

الصلح: فالصلح عند الفقهاء هو عقد يرفع النزاع ويقطع الخصومة بين المختلفين (ابي زكريا يحيى بن شرف النووي، 1412 هـ ص2). ومعاقدة يتوصل بها إلى إصلاح بين متخاصمين (منصور بن ادريس البهوتي، 1410 هـ ص5). ، ومعاقدة أيضا يرفع بها النزاع بين الخصوم ويتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين (عبد الله بن محمد الخطاب، 1416 هـ ص5).

فإذا نظرنا إلى مادة الصلح واشتقاقاتها تكشف جوانب عديدة إيجابية من حيث الدلالة والمجال التداولي، إذ أنه يعزز معاني مادة الاعتقاد لمبادئ الصلح الموجودة في النص القرآني الكريم، وكما أنه أيضا يتعدى المعاني التقوية إلى معاني فقهية وتشريعية واجتماعية (لايزة دولي واخرون ، 2015 ، ص26).

ولهذا فإن المعاني الإصلاحية تشير إلى وجود ثلاث عناصر هامة تدفع بألية فض النزاع على أساس بنائي تنظيمي محكم وهي كالاتي (لايزة دولي واخرون ، 2015 ، ص، ص 26 ، 27):

- **الصلح كوظيفة:** ويظهر من خلال كون الصلح تقنية تكمن في فعل وعملية الإصلاح، الأمر الذي يستوجب الحفاظ على السلم والعدل ورفع النزاع ودفع الفساد.
- **الصلح كتعبير عن حال:** فيعني الحال الذي يكون فيه المرء متصالحا مع نفسه أو مع غيره ويكون هذا الحال في حركة دائمة، إذ أنه قائم على مزاحمة الديمومة للحالات المتناقضة الظرفية وغيرها المناقضة لها كالنزاع والفساد أو اللاسلم.
- **الصلح كهدف:** فهدف الصلح ليس القسط مع الماضي ولكنه استثمار له ضمن اختيارات المستقبل، فغالبا ما تفشل محاولات الصلح إذا كانت تقتصر على إعادة إنتاج الماضي في قوالب جديدة، فالصلح يصبح أفقا ذا اتجاهين متعارضين: اتجاه يستشرف المستقبل واتجاه يتمثل الماضي في قوالب جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الصلح مصطلح شرعي، وأما الوساطة فهي مصطلح قانوني وتنظيمي وكلاهما يصب في مجرى واحد، وعند النظر في أهم الفروق الدلالية للمعنيين يتجلى ما يلي:

"فالوساطة من أركانها وجود وسيط بين الطرفين، أما في الصلح فإنه لا يلزم ذلك، وتكون الوساطة قبل الوصول إلى القضاء، أما الصلح فقد يكون قبل الوصول إلى القضاء ويكون أثناء نظر القاضي، وبناء على ذلك يتبين أن الوساطة أخص من الصلح" (عيد الله بن محمد العمراني ، 2015، ص12)..

التحكيم: "المقصود بالتحكيم هو فعل ومسار عرض نزاع أمام طرف ثالث محايد (الحكم) يقوم أطراف النزاع بتقديم أدلتهم وحججهم أمامه للبت فيها، ويقوم الحكم بإصدار قراره أو حكمه الذي قد يكون ملزماً" (لايزة دولنه واخرون ، 2015، ص25)

ويعبر عن التحكيم أيضا هو أحد الأساليب التي تأخذ جوانب حل النزاع والصراع والفصل فيه بين المتخاصمين، "أو هو تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما، أو هو اتفاق طرفين أو أكثر على تولية من يفصل في منازعة بينهم بحكم ملزم (عبد الله بن محمد العمراني ، 2015، صص، 12، 13)

"ويمكن الفارق بين الوساطة والتحكيم كون أن الوساطة تهدف للتوصل إلى حل متفق عليه بين الأطراف، أما التحكيم فيتولى طرف آخر محايد ونزيه (وهو المحكم) في حل النزاع القائم بإصدار قرار بشأنه ورغم أنه ينبغي على الأطراف الموافقة على التحكيم والالتزام بنتيجة التحكيم، إلا أن التحكيم ليست مصممة لكي تأتي بنتيجة متفق عليها" دليل الممارسات الجيدة. الوساطة. ورقة بحثية مقدمة في مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص - (اهولندا المكتب الدائم، 2012، ص8).

ومن حيثيات الفروق في الدلالة لمعنى الوساطة والتحكيم نستخلص التالي:

- التحكيم ملزم للأطراف المتخاصمة ويقع الإلزام فيه شرط أساسي للتحكيم، أما الوساطة فشرط الإلزام يقع في شكل الاتفاق الواقع نتيجة لفعل الوساطة عليهما وما تضمنه عقد الاتفاق بين الأطراف.
- قد تقع في الوساطة جملة من التغييرات على حسب مستجدات القضايا وامتدادها ويكون التغيير أو التنازل متفق عليه وفيه رضا الطرفين، أما التحكيم فيبقى حكمه ملزماً ونافاذاً غير متنازل عنه.
- فالوسيط يعمل في الوساطة كموجه ومقرب لوجهات النظر المعروضة لكليهما من أجل الوصول لحل بالتراضي يسقط النزاع والصراع، أما المحكم فيلعب دور القاضي الذي يقوم بعملية الفصل في القضية على وجه إصدار الحكم القاطع والنافذ.

ب. جوانب دلالة العلاقة بين الوساطة والصلح والتحكيم.

إن تحديد العلاقة الدالة بين المفاهيم أو بالأخص الآليات المعلومة في فض النزاع الاجتماعي، تتحدد وفق بعض الفروق التي بموجبها تعيين ورسم نطاق العلاقة في المضمون والشكل، وانطلاقاً من المحاور المشكلة لكل آلية وتدبير يقوم بإحداث نفس النتيجة غير أن لكل منهم تفاوت في درجة الفعالية.

إن الإطار العام للوساطة والفروق بين كل من التحكيم والصلح تدل على وجود نطاق دلالي واضح المعالم تتشارك فيه الدلالات في جزئيات كبيرة لإحداث صور فض النزاع على كل المستويات ذات المدلول المعقد والمتفاوت في شدة التعقيد، ومن هذا المنطلق تتشكل وتتكون لبنة البناء للدلالة المشتركة في محاور أربع أساسية:

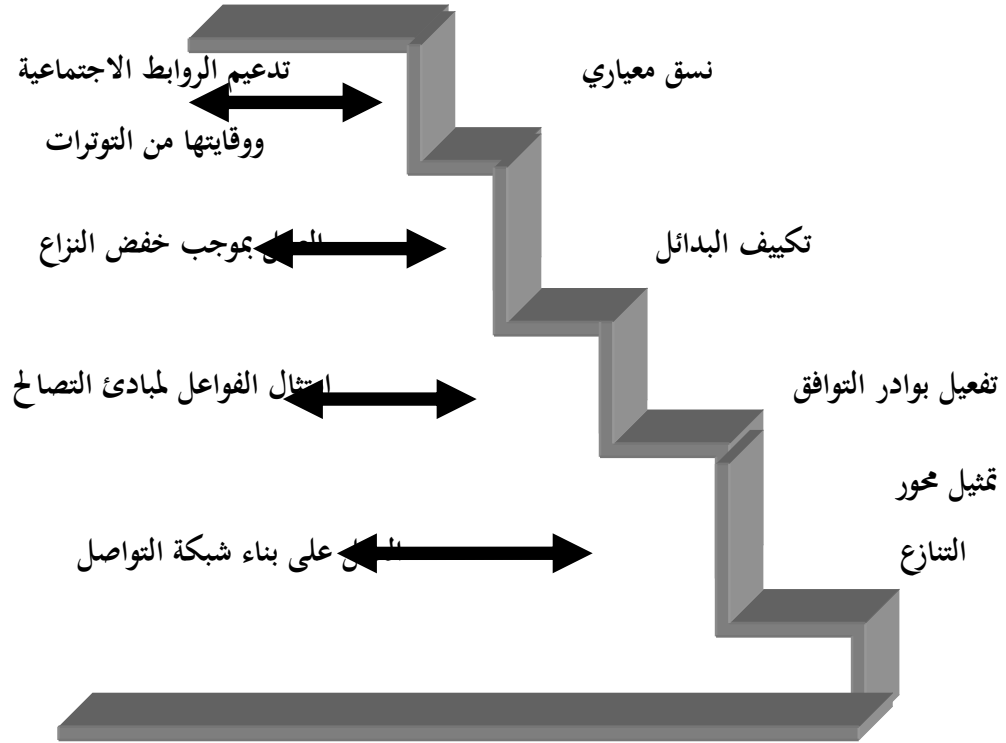
المحور الأول: تمثيلية العلاقات بين الأطراف المتنازعة فمحور الوساطة يتشكل من الخصوم والوسيط والقاضي، فبالنسبة للوسيط يمثل مركز هذه الشبكة لتمثيلية العلاقة بين الأطراف المتنازعة، أما القاضي فيشكل محور المتابع لمجريات المحددات الأساسية لقيام مبدأ فض النزاع، وهذا يدل على قيام المحور المؤسسي المنظم والفاعل في تنظيم درجات العلاقات التي تتماشى بفعل آلية الوساطة.

المحور الثاني: جوانب التفاوت بين الوساطة والصلح والتحكيم، فالدور الذي يخضع له القاضي في مختلف الآليات مختلف تماما عن آلية الوساطة التي تفضي إلى الحلول المتوافقة للأطراف المتنازعة، إذ أن الوساطة تمنع كبح المبادرة الفعلية لاقتراح الحلول من الطرفين ويلعب الوسيط دور المقرب لوجهات النظر بينهما، ولهذا كان مبدأ التصالح وإقرار فض النزاع لا بد من إحداث اتفاق له العديد من المخارج في حال استعصاء تماشي الظروف الممكنة لمبدأ التصالح.

المحور الثالث: تتمثل في تعدد البدائل وإرهاصات قيام الأدوار وتفعيلها بطرق فعالة وحينية لا تقبل التفاوض ولا التأجيل بحكم سيرورة تفاقم النزاعات والصراعات، وهذا الجانب يتطلب حسن التكييف والعمل بموجبات فض النزاعات بالطرق المباشرة والصحيحة للوصول إلى حلول توافقية شاملة التكوينات العلائقية لفعل الوساطة وتمكين آليات دفع النزاع.

المحور الرابع: لا بد من بعث الوساطة كنسق معياري لهيكلية التنظيم الاجتماعي ولتدعيم الروابط الاجتماعية ووقايتها من التوترات، علما أن اعتماد الصلح والتحكيم يعدان كأدوات تنفيذية لممارسة الوساطة، وقد يكون هذا النسق المعياري مهيكلًا للتنظيم الاجتماعي فعالا في الدفع به إلى فض النزاع بإعمال كل المرجعيات المجتمعية المكونة للبناء الاجتماعي، وهذا ما لا بد منه في ظل كل المتغيرات والتحويلات التي طرأت على مجتمعات دول المغرب العربي.

الوساطة



ثانيا: الوساطة موروث اجتماعي وهندسة للعلاقات - الحوار الفعال -

فالوساطة جاءت عن طريق مجموعة من الإشكالات والتوترات المجتمعية سواء كانت على المستوى الفردي أو الجماعي، ولهذا فالوساطة قد عرفت قدم البشرية، حيث كان شيخ القبيلة أو ممن يعرفون بالحكمة والصلاح يتولى دور الوسيط أو المحكم في مختلف القضايا العالقة لمختلف الصراعات والنزاعات بدءا من الخلافات الأسرية وانتهاء بالخلافات بين العروش وغيرها، وقد كان هذا الموروث ممتدا حتى داخل المدن الحديثة في نشأتها، وكانت تعرف بأسماء مختلفة تاجمعت والعزابة، ولهذا كانت الوساطة تعرض الحلول واتفاق الطرفين على حل المشاكل العالقة بالتراضي والأخذ بالصلح فيما بينهم، وكان يعمل الوسيط والملقب بزعيم القبيلة على إعادة الروابط والعلاقات التي كانت هي اللبنة الأساسية في درء كل لبس.

وعلى هذا الأساس فإن أسلوب الحوار داخل المجتمعات وعلى وجه الخصوص في القضاء يمثل العدالة الناعمة التصالحية المبنية على مشاركة كل الأطراف المعنية، هي الحل الأنسب في حل مشاكلهم من خلال عرض وبسط كل الخلافات التي أدت بالتخاصم والنزاع، ولهذا فالوساطة تسعى لتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين وتجنبيهم اللجوء إلى العدالة، ولكون الأسرة الخلية الأساسية في المجتمع فباستقرارها يستقر المجتمع ويستقر كل كيانه المبني بمختلف النظم الأساسية لقيامه، لذا كان لزاما توسيع هذا المجال لتسوية النزاعات والوصول إلى حل ودي يحافظ على هندسة العلاقات الاجتماعية، وفق إرادة الأطراف ويضمن احتياجاتهم ومطالبهم الأساسية. (الهام بوثلجي ، 2019 ، ص، 3)

وقد أكد نائب رئيس جمعية الوسطاء القضائيين - عمار مروانة - في هذا السياق على أهمية الوساطة كأسلوب للحوار الفعال الجامع، باعتبارها آلية لتسوية النزاع، يقوم بها طرف محايد ومستقل يحاول تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمين

والمتنازعين سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو ممثلين في مؤسسات وغيرها، إذ يعمل على سد الثغرات واستعمال أساليب الحوار الفعال اللاعنفي والتفاوض العقلاني لإيجاد حل ودي نابع من إرادة الأطراف ينهي نمائيا الصراع المطروح والإشكال القائم (الهام بوثلجي ، 2019، ص ، ص 3، 4)

وفي ظل ما يحمله الموروث الثقافي الاجتماعي هو كل المحددات "المادية والفكرية والاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع في وقت معين، ثم طرأ على المجتمع تغير، فانتقل من أوضاع إلى أوضاع أكثر حداثة". (إيمان هنشيري ، 2017، ص، 99)، إذ أن كل الأشكال والصور لا تزال مستمرة ومتداولة بين أفرادها، "وهذه الاستمرارية لعناصر الموروث الثقافي والاجتماعي بين الأجيال تحمل معها من التواصل الحضاري عصابات فكر أجيال متعاقبة (إيمان هنشيري ، 2017، ص، 99)،

وقد كانت الوساطة في العديد من مجتمعات دول المغرب العربي حاضرة ومسترسلة في كيان المجتمعات ومعمولة بها إلى حد كبير في فض النزاعات والخلافات الزوجية وكذا بين العروش لخلافات ما يصطلح عليها التعدي على الرسم وهو مصطلح عامي شائع، أي التنازع في حدود الأرض، ومن ضروب هذا المكون والآلية نجدتها على وجه الخصوص في المجتمع الجزائري، إذ تشير عناصر الموروث الثقافي الجزائري فيها على نحو مباشر بالاستمرارية، وخاصة في بي بعض المدن منها: بجاية وغرداية وتلمسان وقلمة وتمنراست والأغواط وغيرها كثير.

أ. النزاع الأسري في ظل الموروث الاجتماعي(الوساطة).

إن الصراع الأسري وبالأخص النزاع والصراع الزوجي لا يرتبط بعوامل العلاقات الزوجية فقط بل يتعدى ذلك ليصل ما يتضمن عناصر خبرات الحياة لكل من الزوجين ومدى تأقلمهم مع استجداء الحياة الجديدة لكليهما، ولا شك أن أشد الصراعات والخلافات التي تتعرض لها الأسرة اليوم هي تلك الضغوطات المدججة في قالب واحد من مشاكل بيتية واجتماعية واقتصادية ونفسية، كل هذه الضغوطات أدت إلى التعقيد المحتوم لمستوى الصراع ودرجات تفاقمه وتعاضمه، ولا بد من النظر في حدة ودرجة هذا الصراع لأن هذا "الصراع ينمو ويتطور بمعنى أن الزوجين إذا لم يحسماه بطريقة أو بأخرى فإنه يحدث ما يشبه العدوى للجوانب الأخرى للأسرة، وعندما يتبلور الخلاف الأسري ويتخذ نمطا محددًا فإن الأسرة نادرا ما تستمر على هذا الحال، فالأسرة التي تصل إلى هذه القمة قد تؤدي إلى تفككها" (بوخدوني صبيحة ، 2013، ص، 1).

وقد عدد مصطفى الخشاب أهم العوامل التي تؤدي إلى الخلافات في الحياة الأسرية وهي كالاتي(الخشاب مصطفى ، 1985، ص، 362):

- عدم توفر مقومات الحياة الأسرية الأساسية.
- اختلاف فلسفة كل من الزوجين في الحياة.
- الاختلاف في الأدوار.
- طغيان شخصية أحد الزوجين على الآخر، وظهور الاتجاهات الفردية والأنانية في المعاملات.
- تدخل الأقارب في حياة الزوجين، والفروق في الرغبات الجنسية ومدى تأثيره في زيادة التوتر.

- انعدام العواطف أو اشتداد الغيرة.

- الحالة الاقتصادية (بطالة أحد الزوجين) واختلاف المستويات التعليمية والثقافية للزوجين.

وتأخذ الخلافات الأسرية عدة مستويات من حيث حدتها وقد صنفتها "جورين" إلى: (عبد الخالق محمد عفيفي ، 2011، ص،ص، 239 ، 240)

أولاً: الخلافات البسيطة: هذه الخلافات تحدث بين الزوجين ومن مظاهرها الغضب والتذمر، ويعد هذا الخلاف ظريفي ولا يفسد للود للقضية ولا يتأثر الميثاق الزواجي بينهما ولا يفسده فغالبا ما يسعى الزوجان لحله.

ثانياً: خلافات العداوة: حيث يشتد النزاع بينهما ويستمر لمدة طويلة ومن مظاهره السب والشتم وكثرة الاتهامات، مع وجود عنصر الرغبة في حل الخلافات بينهما.

ثالثاً: خلافات تغيير المشاعر واتساع الفجوة: وتستمر هذه الخلافات مدة تزيد عن ستة أشهر تفضي إلى اضطراب في المشاعر والتواصل وقد تصل إلى الهجر والخصام لمدة طويلة.

وقد عبرت هذه الخلافات الأسرية عن مشاكل عديدة تلوح في الأفق من يوم لآخر، وخاصة في ضل التحولات الاجتماعية التي تمر بها المجتمعات في دول المغرب العربي وخصوصا الجزائر، ففي السابق غير بعيد كانت الحلول لهذه الخلافات تتجسد وفق محاور الاتفاق والجمع بين المتخاصمين في صور عديدة أهمها: أسلوب النقاش والحوار، وأسلوب لجوء الزوجين إلى أهل أو أقارب أحد الزوجين لحل النزاع بينهما وغيرها من الصور المتعددة الظرفية التي لا تفضي إلى سد الخلاف نهائيا وخاصة الخلافات الجوهرية والمحورية في ذلك التي لا تتم إلا بالتوعية المباشرة عن الأدوار الوظيفية للزوجين.

وعلى هذا الأساس جاءت الوساطة لتركز على جوانب عديدة قصد التوصل إلى حلول مباشرة لفض كل أشكال النزاع، حيث يتحدد النزاع من خلال أمرين: أولاً وجود خلاف بسبب اختلاف الأطراف المتنازعة، وثانياً وجود حالة من التوتر لدى أحد الأطراف أو كليهما معاً، وهذا التوتر هو الذي يحدد ثبوت النزاع من عدم (لايزة دولي ، 2015، ص، 34)،

من بين ما تظهره كل المكونات الاجتماعية للوساطة أنها تشترك في نطاق خاص لخصوصية الفرد والجماعات المتميزة، وعلى هذا النحو يتجلى التالي:

○ محورية القيم في الوساطة.

إن النظرة العامة للوساطة من خلال القيم هي على ضربين أساسيين يختلفان في الشكل وبلتقيان في محور أساسي جامع لكل الانشقاكات الدلالية للوساطة، ومنه فالمنهج يعبر عن المسار والكيفية لعملية الوساطة التي ينظر لها الجوانب القيمية على محمل هام وهو في الصورة الجامعة المانعة لكل التدافعات التي يتطلبها مؤشر النزاع، أما الوساطة باعتبارها آلية وتقنية على حسب ما ينظر لها المستقبل من دلالات تبعث بالشك والريبة والتفاوت المنحصر في بوتقة التساؤلات، فلا بد لها أن تركز على عنصر هام وفعال وهو محورية الوسيط الذي يدمج تفاعل الجوانب القيمية مع الجوانب التنظيمية لفعل الوساطة والممارسة الفعالة في مسار الوساطة.

○ محورية التعاقد في الوساطة.

يتشكل هذا التعاقد وفق نطاق معلوم للظاهرة المتداولة والقضايا العالقة التي تمثل نواة التنازع والخصوم والصراع، كون أن الأفراد والجماعات لا يعتقدون على شيء فيه توتر واطمئنان لكافة التدابير كونهم ينظرون لهذا التعاقد على نحو خاص يشبه العرف المجتمعي الثابت وغير المتغير، فهو بذلك من المبادئ الخاصة التي تمثل الجانبين.

وإن أساس الوساطة الاتفاق والتراضي بين أطراف النزاع ويظهر هذا من خلال عدة مسائل وهي:

- فالطبيعة الإنسانية تختار الوساطة كونها بديل لتسوية كل الخصومات والإشكالات المطروحة.
- أساس الممارسة الفعلية لعملية الوساطة يتوقف عند مبدأ الاتصال والنقاش والتعاون بصدق مع الوسيط.
- ما ينتجه فعل التوسط لا قيمة له ما لم يقبله أطراف النزاع شكلا ومضمونا وفعلا.

"فلهم أولا وأخيرا حق الأخذ بما توصل إليه الوسيط أو رفضه وكل هذه المسائل والمعطيات المسلم بها تعني أن الوساطة لها طبيعة تعاقدية اتفاقية، فبالاتفاق تبدأ وبه تنتهي". (احمد عبد الكريم سلامة ، 2013، ص، 143)،

○ محورية العلائق البنائية للوساطة وحكمها الوظيفي.

وفي هذا الجانب يتمحور مكون العلاقة بين الكل وأجزائه، وهذا ما قام عليه الاتجاه الوظيفي العام في بناء المكون العام للبناء الاجتماعي، ولا بد الانطلاق من قضيتين هما:

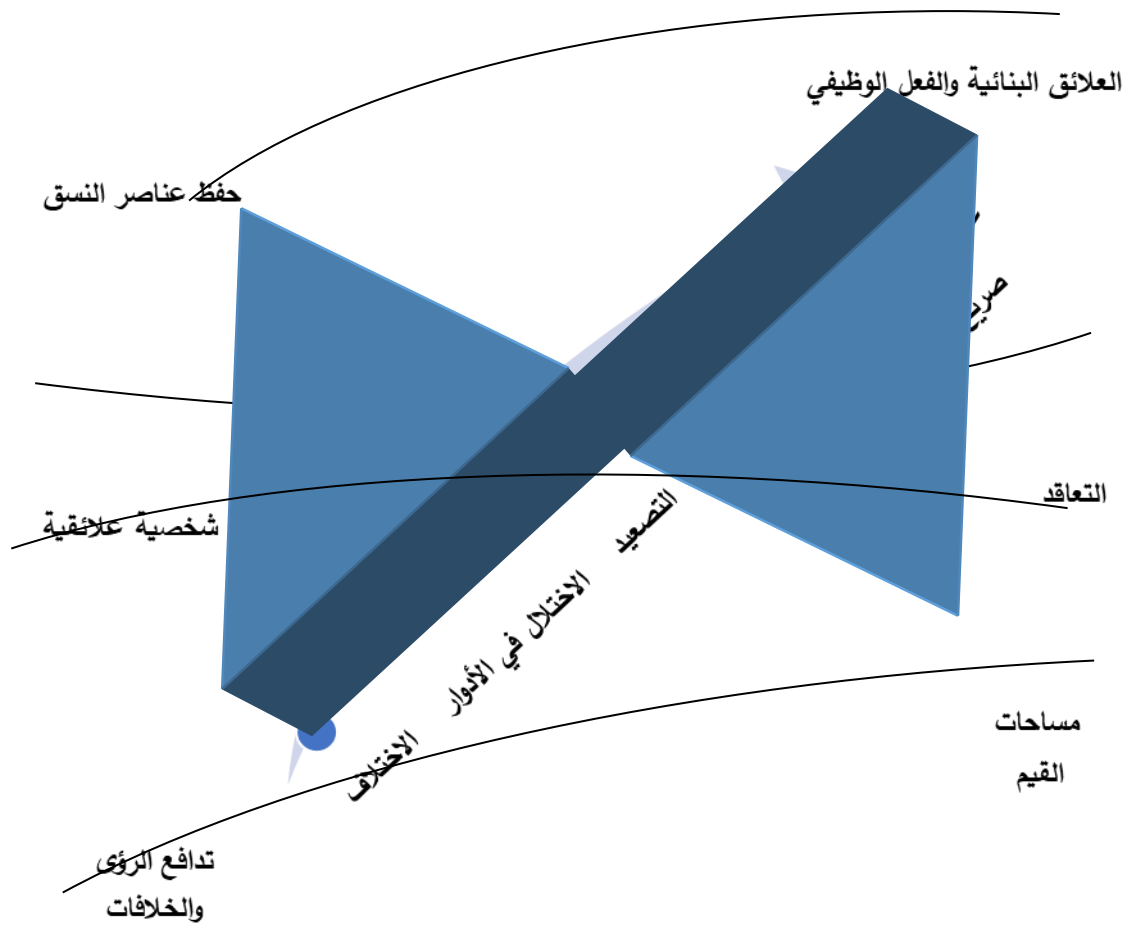
الأولى: تتعلق بالتركيز على دراسة العلاقات المتبادلة بين الوحدات المكونة للبناء الاجتماعي واكتشاف عناصر النظام والاستمرار فيها، ومن هذا الجانب فالوساطة تفضي إلى مناخ نسقي يضمن الحفاظ على المكون الأساسي للبناء الاجتماعي لكل قضية أو إشكال، يشكل هرما توتريا محلخل لعناصر النظام والعلاقات الاجتماعية.

الثانية: تتعلق بالبحث عن الوظائف المرتبطة بهذه الوحدات واكتشاف عناصر التبادل الوظيفي بينها وشكل تغييرها النظامي، فهذه النظرة تدخل ضمن سياق "المكونات المتفاعلة بعلاقات منتظمة مع البيئة المحيطة بها" (سنا الخولي، 1985، ص، 21)،.

فالقضيتين تدفع بنمط سلوك الوسيط للحفاظ على مكون العلاقات الاجتماعية، إذ لا بد من الدور الوظيفي أن يكيف على حسب ضغوط التغيير الممتدة على واقع الانتلاف والاختلاف، ولهذا يراد فهم السلوك الإنساني من خلال الأدوار القيمية والمعيارية للوساطة التي بدورها تحدد فهم نطاق الصراع وكل التغييرات الاجتماعية الكبرى.

ب

هناك جملة من المحددات التي تعطي تدرج النزاع من الابتداء بمحاور التشكيل ووصولاً إلى محاور التصعيد، وهو الجانب الذي يأخذ كيفية تطور الصراع، وفي هذا يتضح جلياً "أن الأطراف لم تتفاعل بقوة في البداية ضد بعضها البعض، إذ غالباً ما يكون لكل طرف فكرة أو صورة نمطية عن النزاع وعن الطرف الآخر، وهو ما يساعد الطرفين على تصعيد النزاع، فبدلاً من الحوار مع الآخر بهدف الوصول إلى حل مرض وتؤدي المواجهة إلى خلق هذه الصور النمطية التي تقوي صورة العدو الحقيقي مما يؤدي إلى اليأس في نهاية الأمر"⁽¹⁾. (لايزة دولنيه ، 2015 ، ص، 37)،



ثالثاً: الاتجاهات وطبيعة المحاور الثقافية والاجتماعية وواقع الوساطة.

عند التطرق لمحاور الاتجاهات الثقافية والاجتماعية يتعين وجوباً الوقوف عند العناصر التي تحدد التساؤل الرئيسي لوجود الوساطة وتجلياتها في المجتمعات، ومن هذا المنطلق يطرح التساؤل كالاتي: كيف جاءت الوساطة وما هي الأبعاد الرئيسية لظهور فعل الوساطة داخل المجتمعات؟

وللإجابة عن هذا التساؤل وجب الوقوف عند المحاور الكبرى التي يعاني منها المجتمع في كيانه ووظائفه البنائية الكبرى التي تمس النسيج الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، فالوصف والتشخيص يقودنا إلى وضع مأزوم اجتماعيا وثقافيا من خلال ما يلاحظ وما نعايشه من موجات تصدعية تلوح في أفق الصراع والتضارب المفضي إلى التفكك الاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يتدرج محور التساؤل الرئيسي إلى تساؤل آخر فرعي كيف يحصل التفكك الاجتماعي؟

"ويحدث التفكك الاجتماعي عندما تظهر اتجاهات اجتماعية جديدة مهددة للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة يحدث مثل هذا التفكك" (معن خليل العمر ، 2015 ، ص، 74)، ويعبر الاتجاه عن ميول لتصرف الأفراد نحو تحقيق هدف معين الذي يكمن في النتيجة النهائية للمتصرف، وتكون هذه النتيجة ذات قيمة عالية إذ تعبر عن حالة ذهنية -عقلية منبثقة من طريقة عيش الناس والخبرات الذاتية الماضية، وبتعبير آخر تتضح الجوانب النفسية للثقافة الاجتماعية (معن خليل العمر ، 2015 ، ص، 74).

ولا شك أن تحديد معالم الوساطة في ضل التفكك الاجتماعي والتضارب الحاصل على المستوى الاجتماعي والثقافي، لا بد له أن يخضع للإطار التنظيمي للمجتمع وكذا الجانب الثقافي الذي اختلط بعالم الصراع والانقسام، وفي هذا الشأن يتم تحديد نطاق القراءة لمختلف التفسيرات العلمية السوسيوثقافية، وكما سيأتي هذا لمختلف الاتجاهات وهي على النحو التالي:

1- الوساطة كقيمة مهيكلية للتنظيم الاجتماعي:

فالمقاربة لم تأت من العدم فقد ظهرت وتطورت على تراكم التفكير النظري أو الفلسفي، وهذا ما نجدها في أعمال الأنثروبولوجيا والتاريخ وعلم الاجتماع، ولا شك أن هذا الجانب يشير إلى أبحاث عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم والكثير منهم حول منطقة القبائل (حسين عبد اللاوي ، ص، 9)،.

ولتوضيح قيام التنظيم الاجتماعي في مجتمعات دول المغرب العربي وخصوصا الجزائر، "لا يقتصر هذا التنظيم القائم على الوساطة بين مختلف الوحدات القرابية على منطقة القبائل، بل أنه منتشر في مناطق أخرى مثل منطقة بني مزاب والشاوية والمناطق التي استقرت بها قبائل جاءت من المشرق العربي" (حسين عبد اللاوي ، ص، 74)،.

أما فيما يتعلق بتسوية النزاعات والخلافات بين الأفراد من مختلف الوحدات القرابية مثل النزاع حول ماء سقي الأراضي وغيرها كثير حول تحديد الملكية وحول تسديد القروض، وعلى هذا فالوساطة تتحقق من خلال الدور الذي يقوم به الأشخاص المعنيين بفعل الوساطة وتجلياتها على الخصوم ودرجة الالتزام في شتى المشاكل المعروضة لمختلف الحلول المتوصل إليها من خلال التشاور والحوار، حيث يكون الهدف المراد بلوغه حول تدعيم الروابط الاجتماعية ووقايتها من خلال الصلح بينهم وهو ضرورة يقرها التنظيم الاجتماعي.

2- الوساطة ونطاق الممارسة الاجتماعية.

وفي هذا الجانب لا بد من التنويه بأهمية الصلح الذي حث عنه الإسلام كممارسة تفضي إلى تقوية الروابط الاجتماعية ووقاية المجتمع من الأزمات والتوترات والصراعات والانحرافات، ومن هذا المنظور يصبح الصلح ممارسة لا تقوم على التوسط بين

المتخاصمين أو على التفاوض معهم لإقناعهم للوصول إلى حل قد يبدو بعد الاتفاق عليه أنه لا يخدم مصلحة كل الأطراف بنفس القدر من المنفعة والرضا، ولكون الصلح أو الوساطة وظيفة اجتماعية يومية حيث أنه يكتسي قيمة دينوية ودينية لا تقل شأنًا وعظمة عن العبادات، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي رواه الإمام الترمذي عن أبي الدرداء رضي الله عنه: "ألا أخبركم عما أفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة؟ فقالوا: بلى، قال: إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة، لا أقول تحلق الشعر ولكن تحلق الدين" (حسين عبد اللاوي ، ص ص، 9، 10)

وبإبراز هذا الجانب كونه طابعا ملموسا في الحياة اليومية الذي يتجلى بين الأفراد والجماعات في المجتمع الإسلامي، ويتضح من خلال هذا مراد التحول حيث يبرز الانتقال من الوسطية القائمة على الصلح إلى الوسطية القائمة على الوساطة من خلال ممارسة الصلح، إذ تبرز جوانب الإصلاح في إعادة إحياء الروابط الاجتماعية وتقوية النسيج الاجتماعي والعمل على تقليص الفجوة الحاصلة داخل المجتمعات.

3- نهج الوساطة في الحلول التوافقية في ظل ثقافة الخصومة.

وفيما يؤكد عليه دائما داخل المجتمعات وهو ضرورة ترسيخ قيم الحوار وقبول الآخر في المجتمع، وهذا الجانب يعتمد أساسا لتعزيز دور العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية التي تعمل على الحفاظ لكل عوامل الاستقرار ابتداء من التعددية الثقافية⁽²⁾ وليست تلك المبلورة في ثقافة الخصومة وغيرها، التي أضرت بالكثير من المفاهيم المتعلقة بالثقافة ومبادئ قبول الآخر، إذ أن هذا النوع قد أعطى أبعادا انقسامية أثرت سلبا على واقع المجتمعات والطبيعة الثقافية والاجتماعية التي يتميز بها البناء الاجتماعي، ولا شك أن الأسرة والتنظيمات الاجتماعية وكذا المؤسسات قد دخلت في مضمار التبيئة لهذا النطاق مما أدى بالكثير من الانعكاسات التي تصب في واقع التنوع الثقافي والأمن المجتمعي.

واستنادا لهذا الواقع ومن منطلق شيوع هذا النطاق، فالوساطة الآن تأخذ في أغلب الجوانب العملية حيزا متضاربا وهشا قابلا للتفسير، لأن الواقع المجتمعي أصبح في وقتنا الحالي خارج مضمار الضبط الاجتماعي، ولهذا فالوساطة الاجتماعية وكذا الأسرية هي آلية من الآليات التي تعمل على بناء جسور التواصل والالتقاء بين حبل الضوابط الاجتماعية وكذا الواقع المعاش اللذان يندرجان ضمن سياق الإصلاح المجتمعي الجامع لكل مكونات المجتمع.

خاتمة.

يتحدد نطاق الوساطة ضمن معايير عديدة ومتنوعة تضمن سير العملية وارتانها في أفق التنظيم مع مراعاة الجوانب السوسيوثقافية لكل مجتمع، من أجل صيانة الأعراض وحفظا للحقوق والروابط الاجتماعية، وأيضا تلبية المصالح ودرا للمفاسد، وعلى هذا فإن الوساطة من موجباتها بث ثقافة الصلح والحوار والسلم الاجتماعي، ونبد كل ما يعترى نطاق الصلح من ثقافة العنف وكل الممارسات التي تعيق ذلك، والجدير بالذكر أن الوساطة هي بمثابة السلوك الذي له جذور في الموروث الثقافي والروحي

والاجتماعي من حيث مضامين الفعل وكقيمة اجتماعية يبني عليها جانب التنظيم من خلال المؤسسات المعنية، التي لا بد من أن تواكب هذا السلوك كقيمة اجتماعية ضمن الإطار المؤسساتي، وعلى هذا فالجانب التنظيمي لا بد من أن يعطي للوسيط الاجتماعي مكانة مهمة في الوسط المحيط به، من خلال تكريس مبادئ الإلمام بمكونات المجتمع من تقاليد وأعراف وعادات كل منطقة وكل ناحية، ففوة الوسيط تكمن في قوة علاقته بوسطه المعاش.

وكما أن الوساطة مهارة اجتماعية فهي أيضا لها جوانب المهارة المهنية، من خلال تخطيط المسار الوسطي لفض النزاعات وإقامة الصلح بين الأطراف المتخاصمة، الذي يضمن العناصر البنائية للتنظيم الاجتماعي وكذا الضوابط الاجتماعية وهي على النحو التالي: ضمان المحاور الدالة على العناصر التي تكفل الاعتراف بالغير، وتقدير نطاق مآرب المصالح والعمل على تنفيذ الحلول من خلال التعاقد التوافقي بشكل قطعي، وتكريس وتعزيز الميدان على واقع الاستعدادات النفسية والذهنية للوسيط وكذا الطرفين بطبيعة الحال من خلال فعالية الوسيط في القضايا المطروحة أمامه.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبي زكريا، يحيى بن شرف النووي. روضة الطالبين. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية، 1412هـ.
2. منصور، بن إدريس البهوتي. الروض المربع: شرح زاد المستنقع. ط4. لبنان: دار الفكر للطباعة، 1410.
3. بن محمد الخطاب. عبد الله، مواهب الجليل: شرح مختصر خليل. ط1. لبنان: دار الكتب العلمية، 1416هـ.
4. أحمد عبد الكريم، سلامة. النظرية العامة للطرق الودية لتسوية المنازعات: المفاوضات، الوساطة، التوفيق، الصلح. ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2013.
5. الخشاب، مصطفى. دراسات في الاجتماع العائلي. بيروت: دار النهضة العربية، 1985.
6. إلهام بوتلجي، موروث اجتماعي يحل المشاكل وينهي النزاعات بالحوار، قضايا المجتمع: الشروق، 2019/10/17 تم الاسترداد يوم 2020/2/3.
7. هنشيري إيمان. الموروث الثقافي الجزائري الواقع والآفاق، مجلة حوليات التراث، ع17، الجزائر، 2017.
8. بوخدوني، صبيحة. الخلافات والصراعات بين الزوجين في الأسرة وأساليب تصفيتها. ورقة مقدمة للملتقى الوطني الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، 9-10 أفريل 2013. الجزائر.
9. عبد اللاوي. حسين، الوساطة في المجتمع الجزائري: قراءة سوسيو تاريخية لاستحداث الوساطة القضائية، الجزائر، د س .
10. الخولي سناء. الزواج والعلاقات الأسرية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1985 .
11. عبد الخالق، محمد عفيفي. بناء الأسرة والمشكلات الأسرية المعاصرة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2011.
12. عبد الله، بن محمد العمراني. "الوساطة في تسوية المنازعات: دراسة فقهية". جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، د س.

13. لايزة دولنه وآخرون. مدخل إلى الوساطة التسهيلية في مجال الأسرة. (د ب): المعهد العالي للقضاء، مركز كفينفو، 2015.
14. لانا، مامكغ. ثقافة الخصومة مناخ خصب للأفكار الظلامية. <https://www.ammonnews.net> ، 2015/12/21 .
15. معن خليل، العمر. التفكك الاجتماعي. ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2005.
16. هشام زوانات. الوساطة الاجتماعية وطرق تسوية النزاعات الجماعية، المغرب: لجنة التشغيل والعلاقات الاجتماعية، د س.
17. وداد العيودي، الوساطة الأسرية بين مقتضيات الشرع والعرف والقانون، ورقة مقدمة لأشغال المؤتمر الدولي "الوساطة الأسرية ودورها في الاستقرار الأسري" 7-8 يناير 2015، وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، المغرب: 2015.
18. دليل الممارسات الجيدة. الوساطة. هولندا: مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص-المكتب الدائم، 2012.
19. مركز الوساطة التربوية والأسرية. المساطر البديلة لتسوية المنازعات، <https://www.facebook.com> ، 4 يناير 2016، تم الاسترداد يوم 2020/02/03.
20. ما هي الوساطة وكيف تعمل، <https://ar.thpanorama.com/articles/psicologa> ، 2020/02/18.